المصرف العراقي للتجارةTBI ومساهمته في تمويل القطاع الخارجي للمدة(2005-2010)*

الأستاذ الدكتور عبد الكريم جابر العيساوي الباحثة: علياء كاظم عيال
قسم الاقتصاد/ كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة القادسية
تاريخ استلام البحث: 2013/6/27 تاريخ قبول النشر: 2013/9/29

المستخلص
يعد التمويل المصرفي أداة مهمة لتمويل القطاع الخارجي، والأرقام الموجودة تعبر عن حجم التمويل الممنوح ولا تعكس بشكل واضح حقيقة المركز المالي للمصرف.
وتأتي أهمية البحث من خلال توضيح حجم التمويل المقدم لكل من القطاعين العام والخاص وتحسين شروط فتح الاعتماد المستندي وقبول خطابات الضمان. ويهدف البحث إلى التعرف على حجم التمويل الممنوح للقطاعين خلال المدة (2005-2010)، وتكمن مشكلة البحث في الوضع الاقتصادي الذي يعيشه العراق والذي ينعكس على عمليات التمويل المصرفي، ويقوم البحث على فرضية مؤداها إن حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخارجي لم يمثل المستوى المطلوب وقد تبين إن حجم التمويل أخذ بالتزايد خلال مدة الدراسة وكان هذا انعكاسا لتحرر التجارة و توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية.

Trade Bank of Iraq (TBI) and its contribution to the financing of the external sector for the period (2005-2010)

Prof. Dr. **Abdul Karim J. Al-Issawi** & Researcher: **Alyaa Cadim Ayil**
Department of Economics/ College of Management and Economics /Al-Qadisiya University

Abstract
The bank financing is an important tool to finance the external sector, and the numbers reflect the amount of funding granted and do not clearly reflect the fact of the financial position of the bank. and the importance of research is to clarify the size of the funding for both public and private sectors and improve the requirements for opening the letter of credit and acceptance of letters of guarantee. the aims of research to identify the amount of funding granted to the two sectors during the period (2005-2010). is The research problem in the economic situation experienced by Iraq, which is reflected in the operations of bank financing. The research premise hypothesis that the size of the bank financing granted to the foreign sector did not represent the required level, and has been shown that the amount of funding is increasing during the study period, and this was a reflection of trade liberalization and the signing of several trade agreements.

المقدمة:
لم يحظى موضوع مثل التمويل من الاهتمام بالغ الأهمية والحساسية لأي اقتصاد في أي دولة في العالم سواء أكانت متقدمة أم نامية. وفي ما يتعلق بالعراق يعد توفير التمويل محددا النهوض بالاقتصاد العراقي ما بعد (2003) بعد التحولات الجذرية في طبيعة النظام السياسي إذ لم يعد الحديث كما كان في الماضي في مسائل الاقتصاد العراقي في جميع المجالات فلا بد أن تكون هذه المرة الإجابات حول الكثير من الطروحات الاقتصادية و خصوصا مسالة التمويل المصرفي واضحة ولا تقبل الشك إذا ما أريد للعراق النهوض والخروج من عنق الزجاجة.

* - البحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (السياسة الائتمانية للمصارف العراقية الواقع و الأفاق).

تتطلب التجارة الدولية توفير تمويل قصير الأجل من أجل تسهيل الأنشطة التجارية ، فالمصدرون يحتاجون للتمويل من أجل إنتاج السلع المعدة للتصدير قبل استلامهم للسلع ، وبالمقابل فأن المستوردين يحتاجون للتمويل من أجل شراء السلع الأجنبية لبيعها في داخل حدود الدولة .

مشكلة البحث:

تقف العديد من المحددات أمام السياسات الائتمانية للمصارف العراقية ما بعد عام 2003 على الرغم من حجم الموارد المالية الكبيرة التي تحتفظ بها المصارف الحكومية والمصارف الخاصة إلا أن حجم الائتمان الممنوح ليس بالمستوى المطلوب لتمويل القطاعات الاقتصادية الداخلية والخارجية .

فرضية البحث:

إن حجم التمويل المصرفي الممنوح للقطاع الخارجي لم يمثل المستوى المطلوب.

أهمية البحث:

قدم المصرف العراقي للتجارة كل الدعم الممكن لكل من القطاع العام والخاص بما فيه البنوك العراقية المحلية من خلال تطوير وتحسين عملية تقديم التحويلات المالية ، وتحسين شروط فتح الاعتماد المستندي وقبل خطابات الضمان .

هدف البحث:

يسعى البحث للوقوف على حجم التمويل الممنوح للقطاع الخارجي خلال المدة (2005-2010) ومدى التطابق مع الحاجة الفعلية للتمويل من مصرف (TBI) .

منهجية البحث:

استخدم البحث المنهج الوصفي من خلال الاعتماد على ما وفرته الكتب والوسائل العلمية والدوريات من معلومات أغنت الجانب النظري ،فضلا عن استخدام المنهج التطبيقي وذلك من خلال تطبيق الدراسة على المصرف العراقي للتجارة (TBI) للمدة (2005-2010) وتحليل وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها .

هيكلية البحث :

لتحقيق الأهداف المتوخات جرى تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث .

المبحث الأول: الإطار النظري للتمويل.

أولا: المفاهيم .

ثانيا: أشكال التمويل المصرفي.

ثالثا: أنواع التمويل المصرفي.

المبحث الثاني: التجارة الخارجية وأسبابها.

أولا: مفهوم التجارة الخارجية.

ثانيا : أسباب قيام التجارة الخارجية.

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تمويل التجارة الخارجية في العراق ما بعد عام (2003).

المبحث الأول : الإطار النظري للتمويل

أولا: المفاهيم:

هناك العديد من المفاهيم للتمويل نذكر منها :

المفهوم الأول: يعرف التمويل على انه عملية تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة .[1]

المفهوم الثاني: هو التبادل الحالي للبضائع والممتلكات مقابل وضع قيمة مساوية ومتفق عليها في المستقبل.[2]

المفهوم الثالث: مقياس قابلية الشخص الحقيقي أو المعنوي للحصول على الاقيام الحالية (نقود) مقابل تأجيل الدفع (النقد) إلى وقت معين في المستقبل وتعد الأهلية أو القابلية للشخص الاعتيادي شرطا هاما للحصول على التمويل.[3]

ويعرف على انه (الثقة التي يوليها المصرف لعمله في إتاحة مبلغ معين من المال لاستخدامه في غرض محدد خلال فترة زمنية محددة وسيتم سداده بشروط معينة مقابل عائد مادي متفق عليه.[4]

والتعريف الأكثر شيوعا ((متاجرة المصارف بالودائع النقدية التي تعود ملكيتها للشركات والمؤسسات وأفراد المجتمع وتخضع إلى أسس أستقر عليها العرف المصرفي)) .[5]

ثانيا: أشكال التمويل المصرفي:-

يمكن تقسيم التمويل المصرفي وفقا لطرق استخدامه من قبل المصارف إلى الأشكال الآتية :

1- **الائتمان النقدي المباشر:** يمثل الشكل الأكثر شيوعا في نشاط المصارف بل هو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة لطالب الائتمان، لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان.[6] فالتسهيلات الائتمانية النقدية تشمل الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية النقدية وعمليات التمويل المباشر (جاري مدين، أوراق تجارية مخصومة، سلف وقروض وأية تسهيلات أخرى) المقدمـــة من المصارف التجاريـــة لجميع القطاعات الاقتصادية.[7]

وهناك عدة أنواع من الائتمان الشائعة منها ما يلي [8]:-

أ-**القروض**: هي أبسط صور الائتمان وتعد من أهم أصول المصارف وأكثرها ربحا. فالقرض عبارة عن عقد يتحقق عن طريق تقديم الأموال إلى المستفيد منها أو المقترض والذي يتعهد بدوره بدفع الثمن أو سعر الفائدة فضلا على المبلغ الأصلي للقرض، وهناك أنواع مختلفة للقروض تتنوع بتنوع التسهيلات الائتمانية (مثل القروض طويلة الأجل ومتوسطة وقصيرة الأجل ،قروض تجارية،..... الخ).

ب- **السلف**: هي عبارة عن مبالغ نقدية تقدمها المصارف التجارية إلى موظفيها وزبائنها الدائمين لأغراض تجارية أو اجتماعية مقابل تعهد المستفيد بإرجاع السلفة مع مبلغ الفائدة دفعة واحدة.

ج- **السحب على المكشوف:** يسمح البنك لزبونه بان يكون حسابه مدينا في حدود مبلغ معين متفق عليه مقابل تقديم الزبون لضمانات معينة تضمن حق المصرف في استرجاع أمواله وذلك ضمن مدة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة قابلة للتجديد.

د- خصم الأوراق التجارية :تقوم البنوك التجارية بوضع قيمة الكمبيالة تحت تصرف الزبون قبل أن يحين أجل سدادها ،وذلك بعد أن يطرح من قيمة الورقة الفائدة والعمولة ومصاريف التحصيل.

2- الائتمان التعهدي (غير المباشر): يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر بأنه لا يعطي حقا لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر.[9]

فالتسهيلات الائتمانية التعهدية تشمل جميع الأرصدة القائمة لجميع أنواع التسهيلات الائتمانية التعهدية (الاعتمادات وخطابات الضمان) المقدمة من المصارف التجارية لجميع القطـــــاعات الاقتصادية فالتسهيلات الائتمانية مهمتها دراسة طلبات الائتمان الواردة من الفروع لإبداء الرأي وإصدار الموافقة على منح التسهيلات المطلوبة أو تعديلها أو رفضها، بالإضافة إلى متابعة هذه التسهيلات.[10]

والائتمان التعهدي يكون على أنواع وهي كالتالي:-

أ-الاعتماد المستندي: تعهد خطي صادر من المصرف إلى المستفيد بناءا على طلب فاتح الاعتماد (المصدر) يتعهد بموجبه المصرف بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية بقيمة محددة خلال مدة محددة و مقابل استلام المصرف المصدر مستندات محددة [11]، وغالبا ما تستخدم هذه الوسيلة لخدمة التجارة الخارجية .[12]

ب-الكفالات المصرفية (خطابات الضمان): هو تعهد يصدر من البنك لضمان أحد زبائنه نتيجة للالتزام الملقى على عاتقه وضمانا لوفاء الزبون بالتزاماته اتجاه طرف ثالث (المستفيد) في حدود

مبلغ محدد ولمدة معينة ولتنفيذ غرض معين ويعد خطاب الضمان التزام عرض(غير فوري) على البنك إلا في حالة عدم قيام الزبون بالوفاء بالتزاماته عندها يطلب المستفيد من البنك دفع المبلغ.[13]

3-الائتمان الدولي:

يحتل المركز الأساس من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء التي تتسم بالأجل الطويل أو القصير ،لذلك فأن المصارف التجارية تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن والأوراق التجارية الدولية ولتسهيل المدفوعات الدولية. [14] إذ تقوم البنوك التجارية بدورا أساسيا في التسوية الناشئة عن التجارة الدولية في تقديم الائتمان للمصدر أو المستورد. [15]

4-الائتمان المشترك:

ظهرت فكرة الائتمانات المشتركة بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويـــل ضخم الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف، إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنبا للمخاطر الكبيرة. ولذلك فان المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذا الائتمان بين المصارف.

5-الائتمان التأجيري:

يعتبر التمويل التأجيري شكلا جديدا للائتمان المصرفي ،بعد أن تطورت القوانين والصيغ لشركات الأعمال في الحصول على المعدات والموجودات اللازمة دون أن تضطر لأداء كامل القيمة أو الكلفة. وفي عمل التمويل التأجيري يقتصر الأمر على أداء الإيجار المستحق على الأصل الثابت عن كل فترة زمنية مع الحفاظ في ذات الوقت بكامل الضمانات اللازمة للمؤجر في تلك الموجودات أو المعدات عن طريق الاعتراف للمؤجر بحق الملكية لتلك المعدات أو الموجودات مع الاتفاق على إمكانية استرداد الأصول المؤجرة إذا امتنع المستأجر عن أداء قيمة الإيجار المتفق عليه. وهو بذلك يمثل ائتمانا مصرفيا مباشرا ،إذ إن العلاقة بين المؤجر (المصرف) والمستأجر (شركة الأعمال) يعد بمثابة اقتراض للأموال.[16]

ثالثا: أنواع التمويل المصرفي:-

ليس بالأمر السهل وضع تصنيف لأنواع الائتمان المصرفي بسبب الدور الذي يمارسه الائتمان في معظم مفاصل الاقتصاد، وبسبب تنوع المشاريع التي يتم تمويلها في الائتمان فان تنوع نشاطات الأفراد والمؤسسات الطالبة للائتمان يحتم علينا وضع تقسيم له وكما يلي:-

1-الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي:

و تتوزع أنواع الائتمان بحسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أصناف وقد تزداد بتنوع الأنشطة الاقتصادية إلا انه في الغالب يأخذ التصنيف الآتي:[17]

أ-الائتمان التجاري.

ب-الائتمان الاستثماري.

ج-الائتمان الاستهلاكي.

2-الائتمان المصرفي تبعا لمدة الاستحقاق و يصنف إلى : [18]

أ-الائتمان قصير الأجل.

ب-الائتمان متوسط الأجل.

ج-الائتمان طويل الأجل.

3-الائتمان المصرفي حسب نوع الضمان: [19]

أ-ائتمان مصرفي يمنح بضمان .

*قروض بضمان أوراق تجارية.
*قروض بضمان محاصيل زراعية.
*قروض بضمانات أخرى متنوعة.
*قروض بضمانات رهن عقاري أو ودائع نقدية.
ب- ائتمان مصرفي بدون ضمان:
وهي تلك القروض التي يمنحها البنك للمنشأة دون أن تقدم الأخيرة ضمانات عينية، وهذا لا يعني بأن القرض غير مضمون بالمطلق، بل إن الضمانة الأساسية تتعلق بثقة البنك بالعميل وحسن تعامله المالي، ونادرا ما يستخدم هذا النوع من القروض [20]

4-الائتمان المصرفي حسب نوع الملكية المحولة ويقسم إلى: [21]
أ-ائتمان ممنوح للقطاع العام.
ب-ائتمان ممنوح للقطاع الخاص.
ج-ائتمان ممنوح للقطاع المختلط.

المبحث الثاني:- التجارة الخارجية وأسبابها.

تؤدي التجارة الخارجية دورا مهما في أغلب الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء ،إذ توفر للاقتصاد الوطني ما يحتاج إليه السكان من السلع والخدمات غير المتوفرة في البلد من خلال الاستيرادات وفي الوقت نفسه يتمكن هذا البلد من التخلص من فوائض السلع والخدمات الموجودة من خلال الصادرات ،أي القيام بعملية تصدير واستيراد السلع والخدمات .

أولا: مفهوم التجارة الخارجية:-

تعرف التجارة الخارجية بانها "عملية التبادل التجاري التي تتم بين الدولة ودول العالم الأخرى، وتشمل عملية التبادل للسلع المادية وغير المادية". [22]
كما تعرف التجارة الخارجية بالمعنى الضيق والذي يشمل "الصادرات والاستيرادات المنظورة وغير المنظورة ". [23]
ويمكن تعريف التجارة الخارجية بانها مجموعة من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ،وتصدر جزء منها إلى الدول الأخرى، وفي المقابل تستورد السلع والخدمات من الدول المختلفة ،التي تتمتع هي الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وجراء ذلك يظهر الميزان التجاري للبلد سواء أكان بالفائض أو العجز . [24]

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية:-

توجد عدة أسباب لقيام التجارة الخارجية تختلف باختلاف القدرات والإمكانات من بلد لآخر وهي كالتالي: [25]
1-إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى موارد كثيرة متعددة ومتنوعة وبنسب مختلفة .
2-تباين توزيع الموارد الاقتصادية بين دول العالم.
3-عدم قابلية معظم الموارد الاقتصادية للانتقال كالأرض مثلا.
4-اختلاف مستوى التقدم الفني والعالمي بين دول العالم أدى إلى اختلاف نوعية وكميات السلع والخدمات التي تنتج في مكان عن الآخر.
5-اختلاف الطقس والمناخ من دولة لأخرى يؤدي إلى تنوع الإنتاج في العالم.

ثالثا: أهمية التجارة الخارجية:-

يمكن إيجاز أهمية التجارة الخارجية في ما يلي: [26]
1-تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوافر لديها.
2-تعد التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصادياتها بسبب إن التجارة الخارجية تعطي هذه الدول الفرصة للحصول على قروض من الدول الصناعية.
3-تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك للدول الأخرى إنتاج بقية السلع بالرغم من إنها تستطيع إنتاج بعض هذه السلع أو جميعها إذا رغبت بذلك.

4-تساعد التجارة الخارجية على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية لأي بلد من خلال الصادرات والواردات.

5-تعتبر التجارة الخارجية أداة تقرب المسافات وتجتاز الحدود بين الدول، خاصة في ظل وجود تطور في سبل المواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية.

المبحث الثالث :-تمويل التجارة الخارجية في العراق ما بعد 2003 :

في العراق يتم تمويل التجارة الخارجية للقطاعين العام والخاص من قبل البنك المركزي العراقي و المصرف العراقي للتجارة (TBI) ،تأسس مصرف ال (TBI) في تموز من عام (2003) من أجل تسهيل التعامل التجاري والمعاملات التجارية الخارجية للعراق .

يعمل المصرف بموجب عقد تأسيس المصرف ونظامه الداخلي، تم ترخيصه و تنظيمه من قبل البنك المركزي العراقي.

تتكون قاعدة عملاء المصرف (TBI) من الوزارات ومؤسسات القطاع العام التابعة للحكومة العراقية، ومن خلال العام الأول من عمل المصرف ، قام بفتح خطاب الضمان لعدد من عملاء الحكومة. بينما توسعت قاعدة عملاء المصرف خلال العام (2005) لتشمل مؤسسات وعملاء القطاع الخاص.

قدم المصرف العراقي للتجارة كل الدعم الممكن لكل من القطاع العام والخاص بما فيه البنوك العراقية المحلية من خلال تطوير و تحسين عملية تقديم التحويلات المالية ، وتحسين شروط فتح الاعتماد المستندي ، وقبول خطابات الضمان، حتى بلغت معاملات التمويل التجاري التي قدمها المصرف أكثر من (10)مليار دولار أمريكي خلال العام (2005) .

تمكن المصرف خلال العام (2005) من تحقيق وتيرة عالية لمعدل نموه لتبلغ موجودات المصرف بنهاية العام ما يقارب (1,92) مليون دولار أمريكي ،وبنسبة نمو تبلغ (163,7%) مقارنة مع نهاية العام (2004) ، أما النشاط الأساسي للمصرف والممثل بالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان لعام (2005) فقد نمت بنسبة (55,2%) لتسجل بنهاية العم (5,293) مليون دولار أمريكي والجدول رقم (1) يوضح ذلك .[27]

جدول رقم (1)

معدل النمو لخطابات الضمان والاعتمادات المستندية

(دولار أمريكي)

السنوات	خطابات الضمان	معدل النمو	الاعتمادات المستندية	معدل النمو
٢٠٠٥	٣٠٩,٢٩٢,٧٣٣	ـــــ	٤,٩٨٤,٠٣٤,٨٤٢	ـــــ
٢٠٠٦	٢١٠,٠٨٦,٥٢٩	٣,٢-	٤,٧٤٧,١٧٠,٤٨١	٠,٥-
٢٠٠٧	٧٦١,١٦٠,٨٦٧	٢,٦	٥,٠٦٧,١٥٨,٠٣٢	٠,٧
٢٠٠٨	١,٥١٦,٧٧١,١٧٧	١,٠	٩,٢٩١,٩٦٨,٩٧٢	٨,٣
٢٠٠٩	٢,١٤٢,٧٨٥,٣٨٨	٤,١	١١,١٦٩,٣٩٣,٣٣٦	٦,٠-
٢٠١٠	٢,٢٥٧,٤٦٨,٤٦٠	٠,٥	١٢,٣٥٨,٣٨٠,٧٧٤	٢,١

Source: Trade Bank of Iraq Annual Report, Various Issues 2005,2007,2009,2010.

أولا: مرحلة تمويل التجارة الخارجية في العراق ما بعد 2003 .

تعتبر مرحلة استقلالية البنك المركزي (مرحلة التدخل في سوق الصرف) هي المرحلة التي ابتدأت منذ العام (2004) والمتمثلة بصدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) حيث

انفصلت موارد الحكومة المركزية بالعملة الأجنبية عن الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي ، تولدت احتياطيات البنك المركزي العراقي منذ العام (2004) عبر اتجاهين و كالتالي :

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه الغالب أو المباشر :

يتمثل بقيام الحكومة بسد نسبة تصل ما بين (60-70 %) من نفقاتها الداخلية بالدينار العراقي عن طريق مبادلة الدينار بالدولار لتمثل عملية مبادلة بين بنود داخل الميزانية العمومية و خارجها للبنك المركزي العراقي ، وان هذه المبادلة للدولار تمثل تراكم للاحتياطي الأجنبي الذي يمثل النقد الأساس المستعمل في التداول .

الاتجاه الثاني: الاتجاه غير المباشر:

يتمثل ببعض التدفقات من تحويلات مقيمة في الخارج إلى مقيمين في الداخل ولكن بالرغم من ذلك كانت التحويلات من الكيانات غير المقيمة (خارجية) إلى كيانات غير مقيمة (داخلية) قد تركت بعض بصماتها على تدفق العملة الأجنبية في السوق المحلية المتمثلة ببعض مصروفات الجيش الأمريكي ومختلف الجهات الأجنبية .[28]

ونجد إن المصرف العراقي للتجارة (TBI) قدم كل الدعم الممكن لكل من القطاعين العام والخاص بهدف تمويل القطاع الخارجي والجدول رقم (2) يوضح ذلك .

جدول رقم (2)

إجمالي الائتمان الممنوح من المصرف (TBI) إلى القطاع العام والخاص للمدة (2005-2010)

(دولار أمريكي)

السنوات	القطاع العام	معدل النمو	القطاع الخاص	معدل النمو
٢٠٠٥	٣٣٣,٩٥٠,٣٣٩	ـــــ	١٢,٨٧٥,٥٣٩	ـــــ
٢٠٠٦	١٤٢,١١٢,٦٥٢	٥,٧٥-	٤٠١,٧٧٠,٢٣٠	٣٠,٢١
٢٠٠٧	٣٦,٩٨٣,٧٥٨	٧,٤٠-	٩٠٢,٠٣٢,٧٥٠	١,٢٥
٢٠٠٨	٦٧٩,٥٥١,٣٥٩	١٧,٣٨	٧٤٨,١٨٩,١٣٩	١,٧١-
٢٠٠٩	١,٤٦٣,٦٧٥,٢١٤	١,١٥	١,٠٢٠,٩٨٩,٢٨٣	٣,٦٥
٢٠١٠	١,٤٩٧,٧٦٣,٦٩٢	٢,٣٣	٧١٨,٥٩٥,١١٤	٣,٠-

Source: Trade Bank of Iraq Annual Report, Various Issues 2005,2007,2009,2010.

يتضح من الجدول رقم (2) إن حجم الائتمان المقدم للقطاع العام للعام (2005) يتضمن سلف إلى شركة تسويق النفط (SOMO) بمبلغ (80,714,339) دولار أمريكي و سلف إلى الشركة العامة لتجارة الحبوب بمبلغ (253,236,000) دولار أمريكي . انخفضت هذه النسبة من مبلغ القروض المقدمة إلى القطاع العام لتصل في العام (2006) إلى (142,112,652) دولار أمريكي على الرغم من توقيع المصرف (TBI) في أكتوبر (2006) اتفاقا مع مصرف الصادرات والواردات في الولايات المتحدة نيابة عن وزارة المالية العراقية لتسهيل استيرادات السلع والخدمات إلى العراق من قبل القطاعين العام والخاص، وكانت حصة (SOMO) (3,254,529) دولار أمريكي أما حصة الشركة العامة لتجارة الحبوب (138,858,123) دولار أمريكي ،وفي العام (2007) تم سداد جميع التسهيلات الممنوحة لشركة (SOMO) ،مما ساعد المصرف على منح تسهيلات اكبر خلال العام (2008) إلى القطاع العام إذ ازدادت من (36,983،758) دولار أمريكي خلال العام (2007) إلى (679,551,359) دولار أمريكي خلال العام (2008) ، استمر المصرف (TBI) بمنح القروض إلى القطاعين العام والخاص إلى

إن وصل مبلغ القروض للقطاعين للعام 2010 وعلى التوالي (1,497,763,692) دولار أمريكي، (718,595,114) .[29]

ثانيا: دور المصرف في تعزيز النشاط الاقتصادي العراقي .

إن المصرف العراقي للتجارة أداة فعالة لدعم القطاع المصرفي المحلي ومن أولوياته إتباع منهج قويم لإعادة بريق هذا القطاع لتحقيق اقتصاد عراقي متين ومن هذا المنطلق يواصل المصرف دعمه لمؤسسات القطاع المصرفي المحلي ، إذ انه أول مصرف في العراق اعتمد "شراكة العمل" وذلك عن طريق إصدار الاعتمادات المستندية للقطاع العام مع مصارف القطاع الخاص.

وفي هذا الاتجاه بدأ المصرف منذ العام (2006) على تخصيص جزء من الاعتمادات المستندية الحكومية ليتم إصدارها مباشرة من قبل مصارف محلية مختارة وفقا لمعايير محددة من ضمنها البيانات المالية لكل مصرف و شبكة المصارف المراسلة المعتمدة لديها إضافة إلى عامل الخبرة لكل مصرف في إصدار الاعتمادات المستندية ، كما عمد المصرف إلى مساعدة مصارف القطاع الخاص في توسيع شبكة مراسليها تسهيلا لعمليات استيراد السلع و الخدمات إضافة إلى منح هذه المصارف سقوف للائتمانات التعهدية .

ومن ناحية أخرى عمد المصرف من خلال دعمه للقطاع الخاص إلى توسيع خدماته لتغطي احتياجات التمويل التجاري لزبائن المصرف من القطاع الخاص و تمويل مشاريعه من خلال منحه تسهيلات مصرفية لاستيراد السلع والخدمات إلى العراق وقد شمل ذلك المشاريع الرئيسية لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية في قطاعات البنى التحتية و خصوصا في مجال الطاقة الكهربائية كما في مشروع اربيل لتوليد الطاقة الكهربائية في كردستان ويمثل أحد أهم المشاريع الرئيسية الناجحة التي قام المصرف بتمويلها و كذلك الحال في مجال التصنيع مثل معمل سمنت كربلاء ،[30] لذلك نجد إن التسهيلات الائتمانية التي يمنحها المصرف أخذت بالتزايد خلال مدة البحث ، إذ ساهمت في دعم و تعزيز النشاط الاقتصادي العراقي ،حيث نجد أن مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى (8,71%) للعام (2010) بعد إن كانت (4,5%) في العام (2005) أما القطاع الخاص فبلغت نسبة المساهمة (4,18%) بعد إن كانت (1,8%) لعام (2005) والجدول رقم (3) يوضح ذلك .

جدول رقم (3)

مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2005-2010)

السنوات	GDP بالأسعار الجارية (مليون دينار) (١)	القطاع العام دولار أمريكي (٢)	القطاع الخاص دولار أمريكي (٣)	نسبة مساهمة ١/٢ (٤)	نسبة مساهمة ١/٣ (٥)
٢٠٠٥	٧٣٣,٣٣٦	٣٣٣,٩٥٠,٣٣٩	١٢,٨٧٥,٥٣٩	٤,٥	١,٨
٢٠٠٦	٩٥٥,٨٨٠	١٤٢,١١٢,٦٥٢	٤٠١,٧٧٠,٢٣٠	١,٥	٤,٢
٢٠٠٧	١,١١٤,٥٥٨	٣٦,٩٨٣,٧٥٨	٩٠٢,٠٣٢,٧٥٠	٣,٣	٨,١
٢٠٠٨	١,٥٧٠,٢٦١	٦٧٩,٥٥١,٣٥٩	٧٤٨,١٨٩,١٣٩	٤,٣	٤,٨
٢٠٠٩	١,٣٩٣,٣٠٢	١,٤٦٣,٦٧٥,٢١٤	١,٠٢٠,٩٨٩,٢٨٣	١٠,٥	٧,٣
٢٠١٠	١,٧١٩,٥٧٠	١,٤٩٧,٧٦٣,٦٩٢	٧١٨,٥٩٥,١١٤	٨,٧	٤,٢

-Source: Trade Bank of Iraq Annual Report, Various Issues 2005,2007,2009,2010

الاستنتاجات:

1- يقوم التمويل بدور هام في الحياة الاقتصادية إذ تعتمد عليه الأنشطة الاقتصادية لتوفير احتياجاتها من السيولة اللازمة لتغطية عملياتها الخارجية .

2- يؤثر حجم التمويل على الحالة الاقتصادية العامة ، فالمبالغة في منحه يمكن أن يؤدي إلى آثار تضخمية ، والحد منه يؤدي إلى صعوبة مواصلة النشاط الخارجي.
3- للتجارة الخارجية دور مهم في توفير السلع والخدمات التي يحتاجها البلد.
4- يعتبر المصرف العراقي للتجارة(TBI) أداة فعالة لدعم القطاع المصرفي المحلي.
5- بدأ المصرف (TBI) في عام (2006) تخصيص جزء من الاعتمادات المستندية الحكومية ليتم إصدارها مباشرة من قبل مصارف محلية مختارة .
6- عمد المصرف (TBI) إلى مساعدة مصارف القطاع الخاص في توسيع شبكة مراسليها تسهيلا لعمليات استيراد السلع والخدمات إضافة إلى منح هذه المصارف سقوف للائتمانات التعهدية.

التوصيات:

1- تمويل خطة التنمية الاقتصادية من خلال رفع معدل الصادرات ،والحد من الاستيراد بالإضافة إلى تمويل التجار بما يتناسب مع مراكزهم المالية و بالشكل الذي يمكنهم من تنمية أنشطتهم في سهولة و يسر و تجنب التعرض للاختناقات أو الأزمات المالية.
2- الاستمرار بمنح التمويل تبعا لحاجة النشاط الاقتصادي ، تفاديا لحدوث ضغوط تضخمية.
3- العمل على توفير التمويل المطلوب لاستيراد السلع والخدمات الضرورية.
4- العمل على ترصين العلاقة بشكل أكبر بين المصرف (TBI) والمصارف المحلية المختارة.
5- تفعيل دور القطاع الخاص للمساهمة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي لتحريك النشاط الاقتصادي.
6- تقليل القيود على الجهاز المصرفي بمعنى التحرير من سياسات الكبح المالي.

الهوامش :

1- د.زكريا الدوري،د.يسرى السامرائي،البنوك المركزية والسياسات النقدية،دار اليازوري،عمان-الأردن،2006،ص74.
2- د.خليل محمد حسن الشماع،إدارة المصارف،مطبعة الزهراء،1974-1975،ص462.
3- حسين حريم،مهارات الاتصال في عالم الاقتصاد وإدارة الأعمال،دار الحامد للنشر والتوزيع،2010،ص121.
4- مصطفى رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية،بيروت،1985،ص 112.
5- منير حسين الخزرجي،السياسة الائتمانية في منح القروض الائتمانية،مجلة الرشيد المصرفي،العدد السابع،السنة الثالثة،تشرين الثاني،2002،ص 10 .
6- إيمان انجرو،التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الاقتصاد-قسم المحاسبة-جامعة تشرين-سوريا،2006-2007،ص24.
7- جمهورية العراق،البنك المركزي العراقي،المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،النشرة السنوية،2009.
8- د.حسن النجفي،شرح الاعتمادات المستندية،دار المعرفة،1991،ص102.
9- محمود حمزة،الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري و دورها في الاقتصاد الوطني،رسالة ماجستير،جامعة دمشق،2004،ص2
10- د.خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية (الطرق المحاسبية الحديثة)،دار وائل للنشر،2009،ص44.
11- د.حسن النجفي،مصدر سابق،1991،ص102.
12- محمود حمزة ،مصدر سابق،2004،ص36.
13- عبد المعطي رضا أرشيد،محفوظ أحمد جودة،إدارة الائتمان،دار وائل للنشر،1999،ص31.

14- د.حمزة محمود الزبيدي،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،الوراق للنشر والتوزيع،2002،ص114.
15- د.منير إسماعيل أبو شاور،د.أمجد عبد المهدي مساعدة،نقود وبنوك،مكتبة المجتمع العربي،2011،ص215.
16- د.حمزة محمود الزبيدي،مصدر سابق،2002،ص115.
17- إبراهيم مختار،التمويل المصرفي:منهاج لاتخاذ القرارات،مكتبة لانجلو المصرية،1993،ص119.
18- للمزيد من الاطلاع انظر:
- د.مصطفى رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي والمصرفي،الدار الجامعية،بيروت،1985،ص221.
- د.محمد علي العامري،تحليل عائد ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية-دراسة تطبيقية،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية ،كلية الإدارة والاقتصاد،العدد(3)،مجلد(2)،جامعة بغداد،2004،ص27.
19- للمزيد من الاطلاع انظر:
- د.ناظم الشمري،النقود والمصارف،مديرية الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل،1988،ص ص112-113.
د.سلمان بو ذياب،اقتصاديات النقود والبنوك،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،بيروت،1996،ص122.
20- د.طارق الحاج،مبادئ التمويل دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2010،ص44.
21- د.عبد المطلب عبد الحميد،اقتصاديات النقود والبنوك،الدار الجامعية،2007،ص143.
22- نداء محمد الصوص،التجارة الخارجية،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،2008،ص9.
23- رعد حسن الصرن،أساسيات التجارة الدولية المعاصرة،الجزء الأول،سلسلة الرضا للمعلومات،دمشق،2000،ص30.
24- بروس ستوكس،بين الحمائية والسياسة،مجلة المواقف الاقتصادية،المجلد(12)،العدد(1)،2007،ص7.
25- فايز بن إبراهيم الحبيب،مبادئ الاقتصاد الكلي،الرياض،2000،ص ص(515-516).
للمزيد من الاطلاع انظر:
*د.عبد الوهاب الأمين،مبادئ الاقتصاد الكلي،دار الحامد للنشر والتوزيع،2002،ص316.
26- د.إسماعيل عبد الرحمن،د.حربي عريقات،مفاهيم ونظم اقتصادية(التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي)،دار وائل للنشر،2004،ص244 .
TRADE BANK OF IRAQ ANNUAL REPORT , 2005,2007,2009,2010
28- د.مظهر محمد صالح،السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم وأسعار الصرف،مركز حمو رابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية،بغداد،2011،ص ص(11-12).
29- Trade Bank of Iraq Annual Report op……..op.cit
30- المصرف العراقي للتجارة
www.tbiraq.com/ar/business-in-iraq/the-banks-role